

ثقة تحطمت وعلاقة تزعزعت دول الخليج تحت صدمة الحرب: نحو مراجعة شاملة

ما بعد الحرب الاميركية - الايرانية لن يكون الوضع في منطقة الخليج مثلما كان قبلها. هذه الحرب احدثت تحولا كبيرا وخلطت الاوراق واصابت دول الخليج بـ"صدمة قوية" وفرضت عليها القيام بمراجعة شاملة للحسابات والسياسات والاولويات

اطاحت الحرب في الخليج كل جهود الانفتاح وسياسة اليد الممدودة التي مارستها دول الخليج في السنوات الماضية بينها وبين ايران، اضافة الى جهود منع وقوع الحرب الحالية وسياسة الحياد والوساطة التي التزمتها هذه الدول منذ اليوم الاول لوقوع الحرب. كما ان الثقة بالسياسة والحماية الاميركية اهتزت ايضا.

اولا، هناك مشاعر الاحباط والغضب لدى دول الخليج لأنها تتحمل وطأة وتبعات حرب ليست حربها، والقناعة التي بدأت تتكون بأن القوة العسكرية الاميركية لم تضمن امنها وامن الخليج، ولم تشكل "المظلة الواقية".

ثانيا، هناك شكوك لدى هذه الدول بإمكان تعثر الحملة الاميركية بما يؤدي الى ابقاء الامور على ما هي عليه.

ثالثا، هناك احتمال الذهاب الى اتفاق اميركي - ايراني على حساب دول الخليج ومن دون اخذ مصالحها في الاعتبار. هذه الدول لا تعارض التفاوض، لكنها ترغب في ان تعالج نتائج جوهر التهديد، كما ترغب في المشاركة في رسم المشهد الاقليمي المقبل وفي اي مفاوضات حول امن المنطقة، وتعيد صياغة خارطتها الجيوسياسية.

الصدمة كبيرة وعميقة عند دول الخليج التي تعرضت للضربات في ظل الحماية الاميركية، وان تقع ايران في خطأ استراتيجي مع دول الخليج التي جهدت في الانفتاح عليها واسترضائها في السنوات الاخيرة وكسب ودها. الصدمة عميقة لان دول الخليج لم تعد ملاذا امنا للاستثمارات والشركات الكبرى ورؤوس الاموال التي بدأت بالنزوح والانتقال الى ملاذات اخرى آمنة، مثل سنغافورة وهونغ كونغ ولندن.

دول الخليج بعد هذه الحرب وبفعلها لن تكون مثلما كانت قبلها، وستدخل تغييرات على سياساتها ومشاريعها، وستعيد النظر في حساباتها واولوياتها مشاريع الحماية الامنية والانظمة الدفاعية والقدرات التسليحية المتطورة ستتقدم على حساب المشاريع الاقتصادية والاستثمارية.

بينما واصلت دول مجلس التعاون الخليجي التعامل مع الهجمات التي تستهدفها، فإنها ابقَت عينا على المحادثات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وايران. دول المجلس تؤكد على ضرورة اشراكها في أي محادثات او اتفاقيات لحل هذه الازمة، بما يسهم في تعزيز حفظ امنها واستقرارها، وضمان عدم تكرار هذه الاعتداءات مرة اخرى. وتقول هذه الدول بوضوح وصوت عال بأن أي اطر أو مبادرات او ترتيبات اقليمية يراد منها تغيير خريطة الشرق الاوسط بعد هذه الازمة مرفوضة رفضا قاطعا، وهو الحديث الذي حمل اشارة الى مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في رسم المشهد الاقليمي المقبل. الخليج لا يرفض التفاوض، لكنه يرفض "الصفقات الناقصة" التي لا تضمن امن المنطقة.

لم تضرب الحرب الشعور بالأمن فقط، بل طاولت صلب النموذج الخليجي نفسه. مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو خمس امدادات الطاقة العالمية، لم يعد ممرا تجاريا فحسب، بل نقطة احتناق استراتيجية، واي اضطراب

طويل الامد فيه لا يهدد فقط العائدات، بل يضرب فكرة الاستقرار التي قامت عليها جاذبية الخليج للاستثمار. السؤال الحقيقي الذي يشغل العواصم الخليجية اليوم ليس متى تنتهي الحرب، بل كيف تنتهي، وأي ايران ستخرج منها، لأن مستقبل مجلس التعاون لم يعد مرتبطا فقط بمسار المعارك، بل بطبيعة الوضع الايراني بعد توقفها. يرى خبراء في شؤون الخليج والشرق الاوسط ان دول الخليج تجد نفسها امام وضع جديد وخطأ اوراق وتحول في مسار المنطقة واوضاعها، وامام ضرورة وحتمية اجراء مراجعة عامة شاملة للسياسات والخيارات والاولويات. على مدى عقود، بنت ايران نموذجا خاصا لإسقاط القوة يتناسب مع امكاناتها وحدودها. لم تعتمد على حاملات طائرات او قواعد عسكرية بعيدة، بل على منظومة أكثر مرونة واقل كلفة: شبكة من الحلفاء غير الدوليين، ترسانة من الصواريخ والطائرات المسيرة، قدرة على تهديد الممرات البحرية، وادوات غير تقليدية تسمح لها بالوصول الى خصومها من دون الانكشاف المباشر. هذه كانت قوة ايران الحقيقية: ليس ما تستطيع الدفاع عنه، بل ما تستطيع الوصول اليه.

سلوك ترامب وتنتياهو منذ بدء العمليات حتى الان يضعف منسوب الثقة بالتحالف الاقليمي التاريخي مع ترامب او احتمالات الاقدام على اتفاق سلام خليجي مع اسرائيل تنتياهو. لذلك كله، هناك مراجعة استراتيجية عميقة من دول الخليج العربي للاعتمادية المطلقة على واشنطن ووجودها كحليف تاريخي رئيس يوفر الدعم والحماية. قد يستدعي هذا الامر مراجعة ملفات عدة لم يكن من المتصور ان تتم مناقشتها مثل:

- النظام التسليحي الاميركي لدول الخليج.
- اعتماد الدولار الاميركي وسيلة دفع حصرية في المعاملات الخليجية وعملة التسعير المطلقة لبيع النفط والغاز.



- ضرورة اشراك دول اقليمية في المنطقة بشكل اكبر في التحالفات الاستراتيجية، مثل باكستان وتركيا ومصر والاردن.
- الدخول بقوة وفاعلية أكبر في منظمات دولية، مثل البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون.
- اعتماد استراتيجية دفاع واضحة وقوية للبحر الاحمر ومسارات نقل النفط والتجارة من مضيق هرمز وباب المندب.

تتحرك المنطقة، منذ سنوات، نحو اعادة تعريف مفهوم الامن الاقليمي، لكن الحرب الاخيرة سرعت هذا المسار بشكل واضح ودفعت به الى السطح. فجأة، لم يعد ممكنا تأجيل الاسئلة الكبرى: كيف تحمي الدول نفسها؟ هل يمكن الاعتماد على التحالفات الدولية وحدها لضمان الاستقرار أم باتت الحاجة ملحة الى بناء تحالف عسكري عربي او على الاقل شبكة تنسيق امني اقليمي قادرة على العمل في بيئة سريعة التغير؟ ليس ما تغير في هذه المرحلة حجم التهديد فقط،

”

الحرب ضربت الشعور بالامن والامان وفرضت اعادة جدولة الاولويات

“

بل طبيعته وانتشاره الجغرافي. الصواريخ العابرة والطائرات المسيرة جعلت من الخليج والشرق الاوسط مساحة امنية واحدة مترابطة، لا يمكن فصل اجزائها بعضها عن بعض. لم تعد الحدود كافية كخط دفاع، ولم يعد الامن الوطني منفصلا عن الامن الاقليمي. اي اختراق في دولة ما يمكن ان ينعكس بسرعة على بقية الدول، وهو ما يعزز فكرة ان التحالف العربي لم يعد خيارا سياسيا، بل ضرورة استراتيجية فرضها واقع الصراع الاقليمي. في هذا السياق، يعود الحديث عن "ناتو عربي" الى

الواجهة، لكن بصيغة مختلفة تماما عن الطروحات التي ظهرت في السنوات الماضية. لم يعد الحديث عن تحالف عسكري تقليدي يشبه حلف شمالي الاطلسي، بل عن نموذج أكثر مرونة وواقعية يقوم على التنسيق الأمني، تبادل المعلومات الاستخبارية، وتكامل القدرات الدفاعية بين دول الخليج والاردن وبقية الدول العربية المعنية. يناسب هذا النموذج الجديد طبيعة التهديدات الحالية في الشرق الاوسط، التي تتسم بالسرعة والتعقيد وعدم التماثل، وتفرض استجابة فورية أكثر من اي وقت مضى.

تمتلك دول الخليج الامكانات التي يحتاج اليها اي تحالف عسكري حديث. من القدرات المالية الضخمة الى البنية التحتية الدفاعية المتقدمة، وصولا الى الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية وانظمة الدفاع الجوي. تشكل هذه الدول العمود الفقري لأي منظومة امن اقليمي في الخليج والشرق الاوسط. لكن ما يدفع هذا الاتجاه نحو الامام ليس فقط التكامل بين الدول، بل ايضا التغيير في البيئة الدولية. لم تعد تحرك الولايات المتحدة، التي لعبت دور الضامن الأمني في الخليج لعقود طويلة، بالزخم نفسه في ادارة ازمت المنطقة. يفتح هذا التراجع النسبي في الانخراط المباشر المجال امام الدول الاقليمية لتطوير تحالفاتها الخاصة، وبناء منظومة امن اقليمي أكثر استقلالية ومرونة في مواجهة التهديدات المتصاعدة.

لا يعني هذا التحول القطيعة مع التحالفات الدولية، بل اعادة صياغة العلاقة معها ضمن توازن جديد. تدرك دول الخليج والاردن ان الأمن في الشرق الاوسط لم يعد يمكن استيراده بالكامل من الخارج، وان بناء قدرة ذاتية أصبح ضرورة استراتيجية في ظل بيئة دولية متغيرة وسريعة التقلب. من هنا، يظهر التحالف العربي كجزء من عملية اوسع لإعادة تشكيل بنية الامن الاقليمي في المنطقة. الشرق الاوسط يدخل مرحلة جديدة من اعادة تعريف الامن الاقليمي، والمنطقة تتجه نحو نموذج جديد من التحالفات الامنية. ليس تحالفا عسكريا تقليديا، بل شبكة مرنة من التعاون الأمني والعسكري قادرة على التكيف مع طبيعة التهديدات المتغيرة في الشرق الاوسط والخليج.